الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

24–28 آذار / مارس 2018

المجلس الحاكم
البند 7

CL/202/7(c)-R.1
8 آذار/ مارس 2018

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(c) (ج) المؤتمر العالمي الرابع للاتحاد البرلماني الدولي حول البرلمانيين الشباب كقوى دافعة للإدماج

أوتاوا (كندا) ، 17–18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017

في 17 و 18 تشرين الثاني / نوفمبر 2017، عقد برلمان كندا والاتحاد البرلماني الدولي المؤتمر العالمي الرابع للاتحاد البرلماني للبرلمانيين الشباب حول *"البرلمانيين الشباب كقوى دافعة للإدماج"*. وقد جمع المؤتمر 90 من البرلمانيين الشباب و 30 من البرلمانيات الشابات من 51 دولة. وكان متوسط أعمارهم 37 سنة. انضم إليهم حوالى 100 ممثل عن الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، بما في ذلك الأمم المتحدة وصندوق الملالا[1] (Malala Fund)وجمعية الأمم الأولى والصوت المتكافئ والفيسبوك.

[1] ملالا يوسفزاي ناشطة باكستانية وطالب في مجال التعليم بدأت بالتحدث حول تعليم الفتيات في سن الحادية عشرة. بعد أن نجت من محاولة اغتيال قامت بها طالبان في سن 15 ، شاركت في تأسيس صندوق مالالا مع والدها ضياء الدين. وهي أصغر فائز بجائزة نوبل على الإطلاق. تعيش مالالا حالياً في المملكة المتحدة مع عائلتها [المترجم، المصدر: https://www.malala.org/about].

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

خلال المؤتمر، ناقش البرلمانيون الشباب كيف يمكن أن يكونوا بمثابة قوى دافعة للإدماج على ثلاثة اتجاهات: الهجرة واللاجئين، الاندماج الاقتصادي والمشاركة السياسية. وأكدَّ البرلمانيون الشباب على الدور الرئيسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

واعترفوا بملايين المهاجرين واللاجئين الشباب في العالم البالغ عددهم 27 مليونًا، ليس كأعداد، ولكن كبشر، وحددوا إجراءات لتعزيز اندماجهم القائم على الحقوق. وتشمل تلك الإجراءات التشريعات والعمل النشط ضد التمييز وكراهية الأجانب؛ التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها؛ الإشراف الحكومي لضمان التعليم، التشغيل، الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية؛ وتعزيز مساهمات الشباب في حل النزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى الهجرة.

كما تمت مناقشة الابتكارات لجعل الاقتصادات تعمل من أجل الجميع، مثل مشاريع الدخل الأساسية، التزم البرلمانيين الشباب بمزيد من الإدماج الاقتصادي من خلال تعزيز الروابط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان حد أدنى من المستوى المعيشي للجميع؛ وبتحسين حماية البيئة من خلال دعم الابتكار وزيادة الاستجابة للتغيرات التكنولوجية المتسارعة؛ وبتوسيع استخدام تحليل الموازنة يسن الأجيال، وذلك ضمن جهود أخرى.

وإدراكاً منهم أن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي يجب أن يواكب الإدماج السياسي، أعاد البرلمانيون الشباب التأكيد على أهمية وجود المزيد من الشباب، الشابات، الشعوب الأصلية والأقليات من جميع الأطياف الحاضرة على طاولات اتخاذ القرار؛ وشملت الحلول المقترحة تعزيز تمثيل الشباب من خلال حصص الشباب؛ القضاء على التمييز على أساس سن الأهلية للوصول إلى المناصب؛ تعزيز أدوار الشباب المنتخبين في البرلمان؛ وخلق تجمعات الشباب وتعزيزها.

وقد أقرّ البرلمانيون الشباب بأن تحقيق التغيير يتطلب شراكة معززة مع كبار القادة. لبناء جسور بين الأجيال الأصغر والأكبر سناً، ودعوا إلى حملة عالمية لتوحيد القادة من جميع الأعمار للنهوض بالشباب. كما رحبوا بعرض الاتحاد البرلماني الدولي المستمر للدعم على المستوى الوطني لمشاركة الشباب والبرلمانيين الشباب من خلال أنشطة بناء القدرات والإرشاد.

CL/201/10(c)-R.1

ملحق

المؤتمر العالمي الرابع للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب

البرلمانيين الشباب كقوى دافعة للإدماج

أوتاوا (كندا) ، 18–17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017

الوثيقة الختامية

المقرران المشاركان: السيد ن. إرسكين – سميث، عضو البرلمان (كندا)، عضو في مجلس البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، والسيدة إ. بوتري، عضو البرلمان (إندونيسيا)، عضو في مجلس البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

لقد حضرنا هنا في أوتاوا، أكثر من 200 مشاركاً، من بينهم 90 من البرلمانيين الشباب و 30 من البرلمانيات الشابات من 51 بلداً، للمشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب. وقد بلغ متوسط عمر البرلمانيين 37.5 سنة. وانضم إلينا ممثلو حكومة كندا، إضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدني، شركات القطاع الخاص، بما في ذلك الأمم المتحدة، المجلس العالمي للاجئين، منظمة العمل الدولية، جينسكويز (GenSqueeze)، السلطات التجارية الحكومية صندوق مالالا، سامارا كندا، جمعية الأمم الأولى، الصوت المتكافئ، ومؤسسة أتكينسون (the Atkinson foundation)، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، الفيس بوك، والخبراء الأكاديميين.

إن العالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، ومع ذلك فإننا لا نزال نشهد سياسات الاستبعاد والتصريحات الاستفزازية. وبصفتنا برلمانيين شباب، أكدنا التزامنا القوي بحماية وتعزيز إدماج جميع الناس في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وفي الديمقراطية.

وقد اتفقنا على جعل حماية المهاجرين واللاجئين أولوية من أولوياتنا، استهاماً بريادة كندا في الترحيب بالمهاجرين وإدماجهم الاجتماعي، الثقافي، التعليمي والاقتصادي. اليوم ، هناك 27 مليون شاب يتنقلون. لكن بالنسبة لنا، المهاجرون واللاجئون ليسوا أرقامًا، فهم بشر. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد ببيع المهاجرين واللاجئين أثناء العبور في مزادات العبيد في ليبيا، وإدانتهم بشدة لهذه الممارسة.

لا أحد يختار أين يولد. يجب أن يكون لكل شاب مكاناً ليعتبره وطناً، إنه حق أساسي. من واجبنا معاملة المهاجرين واللاجئين بالتعاطف والكرامة والاحترام. نحن، بوصفنا شبابا أنفسنا ، نعرف أن الهجرة فرصة للأفراد، للعائلات وللبلدان. ويمكن أن تحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة للبلدان المضيفة، فضلاً عن الدخل لبلدان المنشأ. كما تفيد العلاقات الإنسانية والتعاون عبر الحدود. وعملنا على هذا المحور سيركز على:

- التشريع والكلام ضد خطاب الكراهية، التمييز، كره الأجانب والعنصرية؛
- ضمان التصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي تحمي حقوق المهاجرين واللاجئين، ومساءلة الحكومات حول تنفيذها؛
- الإشراف على الإجراءات التي تتخذها حكوماتنا لضمان الوصول إلى التعليم، التشغيل، الرعاية الصحية، الخدمات الاجتماعية للمهاجرين واللاجئين من الشباب، بحيث تتاح لهم جميعاً فرص متكافئة للمساهمة في ازدهار البلد المضيف؛
- اعتماد قوانين وسياسات تحمي المهاجرين واللاجئين، ولا سيما الشابات، من التمييز وإساءة المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والجندري؛
- الإشراف على التعاون التنموي الذي تقوده حكوماتنا بحيث يدعم البلدان المضيفة، بحيث يركز على الشباب، ويخلق فرصاً اقتصادية مستدامة للشباب في بلدانهم الأصلية؛
- مراعاة وجهات نظر الشباب لإيجاد حلول سياسية لحالات الصراع التي تسبب انتقال الناس.

من الأولويات أيضاً جعل الاقتصادات تعمل من أجل الجميع من خلال الإدماج الاقتصادي. فعندما يترك 71 مليون شاب وشابة عاطلين عن العمل، فإننا نهدر موهبة وطاقة قيّمين، ونشجع بيئة يسود فيها الفقر، والاغتراب، وحتى التطرف.

الإدماج الاقتصادي هو أيضاً حول خلق الفرص لأكثر الفئات تهميشاً وضعفاً. إننا نحيي مبدأ "الأمم الأولى" الكندية في اتخاذ القرارات التي لا تنظر فقط في السنوات القليلة القادمة، بل تمتد إلى سبعة أجيال قادمة. استكشفنا مشاريع الدخل الأساسية واتفقنا على أن هذه المبادرات لها آثار إيجابية على مكافحة الفقر المدقّع والحد من عدم المساواة من خلال تسهيل الوصول إلى الصحة، السكن، التعليم والعمل لأكثر الفئات ضعفاً. ومع ذلك ، فقد أكدنا أن جميع البلدان مختلفة ولها ظروفها الخاصة، وأن الإدماج المالي مطلوب لمشاريع الدخل الأساسية، وأنه لا ينبغي بالضرورة إنشاء مثل هذه البرامج على حساب البرامج الاجتماعية الحالية.

بصفتنا برلمانيين شباب، نريد تحويل الاقتصاديات عن طريق:

- تعزيز الروابط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية ووضع الشباب والأجيال المقبلة في صُلب صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية، لضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة للجميع؛
- ربط الجهود الرامية إلى القضاء على أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مع الجهود المبذولة لحماية البيئة؛
- دعم الابتكار وخلق وظائف جيدة للمستقبل، من خلال التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي بين الأمم؛
- ضمان الإدماج المالي، خاصة للنساء والشباب، وعلى نطاق أوسع للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية؛
- مراجعة قياس الأداء الاقتصادي، بحيث يأخذ في الاعتبار بشكل أفضل المساواة للجميع، رفاهية السكان والاستدامة البيئية؛
- الإقرار بأن العامل الذي نعيش فيه سريع التغير، بما في ذلك من خلال الأخذ بالحسبان بشكل أفضل الأتمتة المتزايدة والتغيرات التكنولوجية، وتحويل مؤسساتنا بحيث تكون ملائمة للغرض؛
- دعم الابتكارات الصديقة للبيئة، لا سيما في قطاعي التكنولوجيا والصناعة، حيث إن هذه الابتكارات غالباً ما يقودها رواد الأعمال الشباب؛

- إصدار التشريعات والإشراف على الإجراءات الحكومية لدعم روح المبادرة لدى الشباب، التدريب المهني والتعليم، وتكييفها مع سوق العمل؛
- معالجة الفجوات بين الأجيال في الإنفاق العام عن طريق إدخال تحليلات الأجيال لإنفاق الموازنة، وتشجيع وضع موازنة أكثر إنصافاً بين الشباب وكبار السن، وضمان إمكانية وصول الشباب إلى الموازنات، واعتماد نهج قائم على الأدلة من خلال تقييمات معززة للأثر.

لا يمكن أن يعمل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بدون اندماج سياسي. تحتاج النساء والشباب والشعوب الأصلية والأقليات من جميع الأطياف إلى مقعد على طاولات اتخاذ القرار. نحن ندرك جيداً حالة المشاركة غير المتوازنة لمشاركة الشباب في البرلمانات، حيث لا تتجاوز نسبة البرلمانيين الشباب من هم أقل من 30 عاماً هي 1.9٪ من أعضاء البرلمان. لقد انتهى وقت الكلام، يجب أن نتخذ الخطوة التالية في دفع التغيير الملموس من خلال:

- تعزيز تمثيل الشباب في البرلمانات، بما في ذلك من خلال حصص الشباب في شكل تدابير تشريعية، مقاعد محجوزة وحصص الأحزاب؛
- ضمان مشاركة هؤلاء البرلمانيين الشباب بحيث يتولون مناصب بشكل كامل، وإتاحة الفرص لهم للقيام بأدوار ذات مغزى. ويشمل ذلك إدخال إجراءات وأساليب عمل ملائمة للأسرة في البرلمانات؛
- إنشاء تجمعات الشباب داخل البرلمان وتعزيزها، والتي تعمل كنقاط مرجعية للشباب للتواصل مع برلماناتهم وحكوماتهم؛
- فتح البرلمانات والأحزاب السياسية للشباب، من خلال أجنحة الشباب، ومن خلال مشاركتهم في العمل البرلماني. سيكون تتبّع أعمار شهود اللجان أداة مفيدة للرصد في هذا الصدد؛
- القضاء على التمييز على أساس سن الترشح في الأطر القانونية لدينا: إذا كنت كبير السن بما يكفي للتصويت، فأنت لست صغيراً جداً للترشح؛
- ضمان توفير تعليم جيد يمكن الوصول إليه وبتكلفة معقولة للشباب؛
- دعم التدابير التي تعزز تمثيل جميع المجموعات في صنع القرار السياسي، بما في ذلك الأقليات والسكان الأصليين، ولا سيما الشابات، اللواتي يواجهن تمييزاً مضاعفاً في الترشح للمناصب.

لتحقيق كل هذا، لا يمكننا أن نفعل ذلك بمفردنا، فنحن بحاجة إلى شركاء إلى جانبنا، بما في ذلك المزيد من كبار القادة. نحن نمد يد الصداقة إلى الجيل الأكبر سناً، ونقول أنه في عالم متغير، نحتاج إلى أن نمارس السياسة بشكل

مختلف ويمكننا أن نفعل ذلك معاً. بهذه الروح، ندعو إلى حملة عالمية لتوحيد القادة من جميع الأعمار من أجل الشباب.

نرحب بدعم الاتحاد البرلماني الدولي المستمر لمشاركة الشباب والبرلمانيين الشباب. ونطلب منه دعم أنشطة بناء القدرات والإرشاد للبرلمانيين الشباب على المستوى الوطني لمساندتنا في هذه الجهود.

نعبر عن شكرنا للبرلمان الكندي لاستضافته هذا المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب، وإنشاء المنبر لتغيير الاتجاه في صالح عالم أكثر شمولية للجميع.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

138th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 24 – 28.03.2018

Governing Council
Item 7

CL/202/7(c)-R.1
8 March 2018

Reports on recent IPU specialized meetings

(c) Fourth IPU Global Conference of Young Parliamentarians on *Young parliamentarians as drivers of inclusion*

Ottawa (Canada), 17 – 18 November 2017

On 17 and 18 November 2017, the Parliament of Canada and the IPU held the Fourth IPU Global Conference of Young Parliamentarians on *Young parliamentarians as drivers of inclusion.* The Conference brought together 90 young men and 30 young women parliamentarians from 51 countries. Their average age was 37. They were joined by almost 100 representatives of international agencies, civil society organizations, private sector companies, and academia, including the United Nations, the Malala Fund, the Assembly of First Nations, Equal Voice and Facebook.

During the Conference, young MPs deliberated on how they could act as drivers of inclusion along three vectors: migration and refugees, economic inclusion, and political participation. The young MPs affirmed the central role of promoting and protecting human rights and gender equality.

They acknowledged the world's 27 million young migrants and refugees, not as numbers but as human beings, and identified actions to promote their rights-based inclusion. Those included legislation and activism against discrimination and xenophobia; ratification and implementation of international conventions; government oversight to ensure education, employment, healthcare and social services; and enhanced youth contributions to solving the conflicts that can lead to migration.

Innovations to make economies work for everyone, such as basic income projects, were also discussed. Young MPs committed to greater economic inclusion by strengthening links between social and economic policies to ensure a minimum standard of living for all; better protecting the environment through support for innovation and greater responsiveness to fast-moving technological changes; and expanding the use of generational budget analysis, among other efforts.

Mindful that social and economic inclusion must go hand-in-hand with political inclusion, young MPs reiterated the importance of having more young men, women, indigenous peoples and minorities of all stripes present at decision-making tables. The solutions proposed included boosting representation of young people through youth quotas; eliminating discrimination based on age of eligibility for office; enhancing the roles of young people elected to parliament; and creating and strengthening youth caucuses.

The young MPs recognized that achieving change would require an enhanced partnership with senior leaders. To build bridges between younger and older generations they called for a global campaign uniting leaders of all ages for the advancement of youth. They also welcomed the IPU's continued offer of national-level support for youth participation and young parliamentarians through capacity-building and mentorship activities.

Fourth Global Conference of Young Parliamentarians
Young Parliamentarians as drivers of inclusion

Ottawa, Canada, 17 and18 November 2017

Outcome Document

Co-Rapporteurs: Mr. N. Erskine-Smith, Member of Parliament (Canada), member of the IPU Board of Young Parliamentarians and Ms. I. Putri, Member of Parliament (Indonesia), member of the IPU Board of Young Parliamentarians

We, over 200 participants comprising 90 young men and 30 young women parliamentarians from 51 countries, came together here in Ottawa for the Fourth Global Conference of Young Parliamentarians. The average age of the parliamentarians was 37.5. Representatives of the Government of Canada as well as representatives of international organizations, civil society organizations and private sector companies joined us, including the United Nations, the World Refugee Council, International Labour Organization, GenSqueeze, government trade authorities, the Malala Fund, Samara Canada, the Assembly of First Nations, Equal Voice, the Atkinson foundation, Joint United Nations Programme on HIV/AIDS, Facebook, and academic experts.

The world is more interconnected than ever before, yet we continue to witness exclusionary policies and rhetoric. As young parliamentarians, we affirmed our strong commitment to protecting and promoting inclusion of all people in social and economic policies and in democracy.

Inspired by Canada's lead on welcoming immigrants and their social, cultural, educational and economic inclusion, we agreed to make migrants' and refugees' protection a priority. Today, there are 27 million young people on the move. But for us, migrants and refugees are not numbers, they are human beings. We are gravely concerned about reports of migrants and refugees in transit being sold off in slave auctions in Libya, and strongly condemn this practice.

No one chooses where to be born. Every young person should have a place to call home, it is a basic right. It is our duty to treat migrants and refugees with empathy, dignity and respect. As young people ourselves, we know that migration is an opportunity for individuals, for families, and for our countries. It can bring significant economic, social and cultural benefits to host countries as well as income to countries of origin. It also benefits human relations and cooperation across borders. Our action on that front will focus on:

- Legislating and speaking out against hate speech, discrimination, xenophobia and racism;
- Ensuring the ratification of international conventions and agreements protecting the rights of migrants and refugees, and holding governments to account in their implementation;
- Overseeing the actions taken by our governments to ensure access to education, employment, health care and social services for young migrants and refugees, so that they all have equal opportunity to contribute to their host country's prosperity;
- Adopting laws and policies that protect migrants and refugees, in particular young women, from discrimination and abuse, including sexual and gender-based violence;
- Overseeing development cooperation led by our governments so that it supports host countries, that it is youth-centred, and that it creates sustainable economic opportunities for young people in their home countries;
- Taking into account youth perspectives to find political solutions to conflict situations that cause the movement of peoples.

A priority is also to make economies work for everyone through economic inclusion. When 71 million young men and women are left unemployed, we are both wasting valuable talent and energy, and fostering an environment where poverty, alienation, and even extremism can take root.

Economic inclusion is also about creating opportunities for the most marginalised and the most vulnerable. We salute the principle of Canada's First Nations of making decisions that do not only look at the next few years, but seven generations ahead. We explored basic income projects and agreed that such initiatives have positive impacts on combating extreme poverty and reducing inequalities by facilitating access to health, housing, education and employment for the most vulnerable. However, we affirmed that all countries are different and have their own particular circumstances, that financial

inclusion is required for basic income projects to work, and that such programmes should not necessarily be created at the expense of current social programmes.

As young parliamentarians, we want to transform economies by:

- Strengthening the linkages between social and economic policies and placing young people and future generations at the centre of socioeconomic policymaking to ensure a minimum standard of living for all;
- Linking up efforts to eliminate economic and social inequalities with efforts to protect the environment;
- Supporting innovation and the creation of good jobs for the future through international trade and economic cooperation among nations;
- Ensuring financial inclusion, especially for women and young people, and more broadly for people living in rural and remote areas;
- Reviewing the measurement of economic performance so that it better takes into account equality for all, well-being of the population and environmental sustainability;
- Acknowledging the fast-changing world we live in, including by better taking into account increasing automation and technological changes, and transforming our institutions to be fit for purpose;
- Supporting environment-friendly innovations, in particular in the technology and industry sectors as such innovations are often led by young entrepreneurs;
- Legislating and overseeing government actions to support youth entrepreneurship, vocational training and education adapted to the job market;
- Addressing the generational gaps in public spending by introducing generational analyses of budget spending, promoting more equitable budgeting between younger and older people, ensuring that budgets are accessible for young people, and adopting an evidence-based approach through enhanced impact assessments.

Social and economic inclusion cannot work without political inclusion. Women, young people, indigenous peoples, and minorities of all stripes need to have a seat at decision-making tables. We are well aware of the imbalanced state of youth participation in parliaments, where just 1.9% of MPs are under 30. The time for talking has come to an end, we must take the next step in driving concrete change by:

- Boosting the representation of young people in parliaments, including through youth quotas in the form of legislated measures, reserved seats and party quotas;
- Ensuring that those young parliamentarians that make it to office can fully participate and are provided with opportunities to play meaningful roles. This includes introducing family-friendly procedures and working methods in parliaments;
- Creating and strengthening youth caucuses within parliaments, which serve as reference points for young people to connect with their parliaments and governments;
- Opening up parliaments and political parties to young people, including through youth wings, and through their participation in parliamentary work. Tracking of ages of committee witnesses would be a useful monitoring tool in this regard;
- Eliminating discrimination based on age to run for office in our legal frameworks: if you are old enough to vote, you are not too young to run;
- Ensuring accessible and affordable quality education for young people;
- Supporting measures that foster the representation of all groups in political decision-making, including, minorities, indigenous people, and especially young women, who face multiple discrimination in running for office.

To achieve all this, we cannot go it alone. We need partners alongside us, including more senior leaders. We extend our hands in friendship to the older generation, and state that in an evolving world, we need to do politics differently and we can do so together. In this spirit, we call for a global campaign to unite leaders of all ages for youth.

We welcome IPU's continued support for youth participation and young parliamentarians. We ask IPU to support capacity-building and mentorship activities for young parliamentarians at national level to support us in these efforts.

We express our thanks to the Parliament of Canada for hosting this Fourth Global Conference of Young Parliamentarians, and creating the platform to turn the tide in favour of a more inclusive world for all.